المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

30/01/2013

ليطلب من الملك التكفل بمصاريف الأب المصاب بالسرطان

ابن أحد عسكريي مجموعة «أهرمومو» يعترض موكب محمد السادس بالبيضاء

■ محمد سموني ■

اعترض أول أمس، محمد هاشم السيابري، ابن بنعيسة السيابري، أحد أعضاء مجموعة أهرمومو، الموكب الملكي الذي كان يمر من أحد شوارع البيضاء، بغرض تسليمه رسالة يطلب فيها، من الملك محمد السادس، التكفل بمصاريف علاج أبيه الذي يرقد في المستشفى منذ مدة بسبب إصابته بداء السرطان، وهو ما دفع بقوات الأمن المكلفة بتأمين مسار الموكب الملكي إلى اعتقاله إلى جانب شابين بيضاويين آخرين حاولا تسليم بطاقيتهما الوطنية إلى الملك محمد السادس، وتسلمه إلى مقر ولاية الأمن بالبيضاء للتحقيق معه في دوافع اعتراض الموكب الملكي، قبل أن يفرج عنه مساء اليوم نفسه.

ابنة بنعيسى، زينب السيابري قالت في تصريح لـ«أخبار اليوم» إن شقيقها محمد هاشم الذي «يبلغ من العمر 20 عاما والذي يتابع دراسته بكلية الاقتصاد بالدار البيضاء، اعترض الموكب الملكي دون علم الأسرة، وذلك لأنه يعتبر والده ضحية، وكذلك لأنه يرى الوضع المأساوي الذي وصل إليه الأب قبل المرض من خلال مطالبته بجبر الضرر وتعويضه عن ما لحق به من ظلم ومعاناة، وكذلك بعد إصابته بداء السرطان، الذي جعله طريح الفراش، دون أن يكون للأسرة مصاريف لمعالجته». من جانبه، قال محمد متقي الله، منسق «مجموعة ضحايا أهرمومو»، إن الوضعية الاجتماعية «لأغلب الأعضاء مزرية»، متسائلا عن السبب الذي «يجعل الدولة لا تلتفت منذ مدة لهذا الملف العالق، ذلك أنه توجد عائلات 19 ضابطا أعدموا بدون أية محاكمة، وكذلك الكثير من الضباط الذين لقوا حتفهم في مقر الإذاعة، ولم تتوصل عائلاتهم إلى اليوم حتى بشهادات وفاتهم»، أضف إلى ذلك، «عدد المختفين ومجهولي المصير»، معتبرا أن هذا الملف طالة النسيان، وأن ضحاياه لم يتلقوا أي شيء من قبل المجلس الاستشاري، أو الوطني لحقوق الإنسان».

973/4

تقبيل يد الملك.. طقس ألغته السعودية وتحفظ عليه المغرب

تيل كيل، ترجمة هشام تسمارت
الأربعاء 30 يناير 2013 - 00:00

"تقبيل اليد عادة دخلية على قيمنا وأخلاقنا. وفعل تعرض عنه كل نفس أبية. وأنا أعلن الرفض من جانبي لعادة تقبيل اليد، وأحثكم على ألا تقبلوا إلا أيادي آبائكم، من باب التقدير لهم"، لم يصدر هذا الكلام عن زعيم ذي باع في الديمقراطية، بل عن ملك بلد من أكثر البلدان انغلاقا ومحافظة على الأرض. في عام 2005، حين فاجأ الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، الجميع معلنا بشكل رسمي عن إلغاء عادة تقبيل اليد بالمملكة العربية السعودية. ولمكر التاريخ، فإنَّ دور ملك تقدمي قد حان، حسب مراقبين مغاربة، انتبابتهم خيبة أمل من وعود الملك التي لم يوف بها لتخفيف البروتوكول الملكي في بداية عرشه، فالملك الشاب كان حاملا لأمل الانفتاح وبعث صورة ملك "منفتح". ما دامَ إلغاء عادة تقبيل اليد واحدة من إشارات الحداثة التي لطالما انتظرت ولا تزال. ومع نفاذ الصبر عاد طقس تقبيل اليد بقوة إلى الواجهة، بعدما قبع طويلا في دائرة الصمت، وأتى الربيع العربي لينتشله مذكيا جدالا محموما بشأنه.

حداثيون إزاء التقليد

صدح الشارع في العشرين من فبراير 2011، بشعارات مناوئة للفساد والاستبداد. وخرج الشباب مطالبا بالحداثة والديمقراطية. وكانت الألسنة جميعها تلهج بالملكية البرلمانية. بعد أسابيع من ذلك، دعا الملك إلى تعديل دستوري. وأعلن تنازله عن بعض الصلاحيات لصالح رئيس الحكومة.

شكلت الظرفية فرصة سانحة لجمعويين أثاروا مسألة على درجة كبيرة من الرمزية تتجسد في تقبيل يد الملك. إلى حد طالب معه عبد الحميد أمين، نائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بإلغاء تقبيل اليد، وطقوس الركوع أمام الملك، باعتبارها متنافية ومبادئ حقوق الإنسان. خالقا بموقفه ذاك ضجة سارت معها ثلة من المثقفين والساسة إلى تأييده.

بالرغم مما قيل، ظلَّ الملك يراقب في صمت، وبعث بعد أسابيع من ذلك، إشارة عبر الاحزاب السياسية مؤداها أن لا أحد مقدس إلا الله، وأنه يفضل أن يكون ملكا مواطنا. وهو ما جعل السؤال مطروحا حول ما يمكن أن يستفاد مما قاله. فهل سيقدم عاهل البلاد أخيرا على تخفيف البروتوكول الذي يحيط باستقبالاته، وتنقلاته وحفلاته الرسمية، لا شيء من ذلك حصل في الواقع. ولم تتقدم الأمور قيد أنملة، فخلال حفل الولاء الذي أعقب تبني دستور الفاتح من يوليوز، ظهر موظفون كبار بجلابيبهم البيضاء وهم يركعون أمام الملك الذي امتطى جواده، في حين كان خدم القصر يرددون جماعة "الله يبارك فعمر سيدي".

أحس الحداثيون وقتها بالصدمة، وقد خابت آمالهم في التراجع عن تلك الطقوس، بيد أن النقاش ظل مستعرا، وأججه بعد ذلك حادث في التاسع من يناير 2012، حين كان ولي العهد مولاي الحسن، ذي التسعة أعوام، في طور تدشين حديقة للحيوانات بالعاصمة، وشخصيات رسمية تنحني لتقبيل يده. بينما كان ولي العهد العلوي يتسلى بالمسألة تاركا إياهم يقبلونها، الصدمة الناجمة عن الصورة ذلك كبيرة، مع انتشارهاعبر العالم، وعلى الخصوص في بلدان الربيع العربي، على نحو أوقد جذوة النقاش من جديد.

في ماي 2012، جاء دور أحمد الريسوني، الرئيس السابق لحركة التوحيد والإصلاح، عندما قال إنَّ الركوع في الإسلام لا يجوز إلا لله، تعليقا على استقبال الولاة الذين كانوا قد عينوا لتوهم. وأردف عالم الدين المغربي، الذي يحظى بمكانة مرموقة في العالم العربي، أنَّ النصوص الدينية جلية بما لا يذر مجالا للريب في مسألة تقبيل اليد، فهو مخالف لتعاليم الإسلام حسب ما ذهب إليه. تصريح الريسوني كان بمثابة فتوى خرج بها. لتتوسع بذلك قاعدة الرافضين للطقوس المخزنية. فإلى جانب الساسة والحداثيين الذين التحق بهم الشيوخ، بدت لكل طرف أسبابه التي يسوغ بها الرفض. فالنسبة إلى التقدميين، يكرس تقبيل اليد مفهوم الرعايا على حساب المواطنة، بينما يكاد علماء الدين يقرنون الطقس بالتجديف. أما الشباب الذين ينطلقون من أرضية الحداثة، استنادا إلى ما يلاحظ عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فيرون فيها رجعية موروثة من عصر إلى آخر"، يوضح المحلل السياسي محمد ضريف.

الأمازيغ رفض جماعي

ظلت الملكية صامتة إزاء دعوات لها من قبل مثقفين وساسة وعلماء دين، إلى إلغاء رسمي لتقبيل اليد، ودُئبَ منذ صعود العاهل المغربي إلى العرش قبل 12 عاما على ترك الأمور محاطة بالضبابية، بحيث يمد الملك يده لتقبل حسب الظروف والشخصية المستقبلة والسياق السياسي، فعلى سبيل المثال، ظل لحظة استقبال أعضاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية راسخة في الأذهان. يومَ السابع والعشرين من يونيو 2002، أي بعد ثلاثة أعوام من تربعه على العرش، إذ وجد الملك نفسه أول مرة أمام تشكيك في الطقوس المتوارثة للملكية، مع المناضلين الأمازيغيين الذين كاناو يومها بالقصر الملكي بالرباط في انتظار التعيين بالجهاز الملكي الجديد، الذين بدوا متفقين جميعاً على عدم تقبيل يد الملك. الشيء الذي فتح شهية الصحافة المكتوبة، بين من اعتبر الأمر عصيانا، في ضرب من المبالغة، بينما رأى أعضاء المعهد من جهتهم، أنهم لم يرغبوا الدخول في اللعبة، لأن تعيينهم أتى في سياق عهد جديد يعترف بالبعد الأمازيغي للمغرب. وعليه فإن عدم تقبيل اليد حسب ما أكدوه، مرده إلى الانسجام مع الانفتاح السياسي للفترة، لأن تقبيل اليد علامة من علامات بروتوكول تقليدي، لم يكن من الضروري الالتزام به أمام ملك ينتمي إلى العهد الجديد، يقول أحمد عصيد، العضو في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ولم يحصل بسببه أي استياء لدى الملك، بالرغم من إصرار منسقي البروتوكول على ضرورة الانحناء، احتراما للطقوس، حسب عضو بالمعهد. لقد كان الأمر متعلقا بإشارة قوية إلى أمازيغية البلد، التي طالما أنكرها الحسن الثاني، يقول عضو الإيركام.

إن منطقُ القطيعة مع فترة الراحل الحسن الثاني، هو الذي يسوغ رفض تقبيل يد الملك، فأعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة، الذين ضموا مناضلين من أقصى اليسار وآخرين من قدماء معارضي الملكية، دروا خلال جلسة بروتوكولية لتنصيب الهيئة المطلقة لأجل طي صفحة الماضي، أن قبولهم باللعبة، وهم ممن خبروا غياهب السجون، سيرمي بنضالهم والتزامهم في الماضي عرض الحائط. الأمر نفسه حصل لدى تنصيب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يوجد على رأسه كل من إدريس اليزمي ومحمد الصبار.

وبما أننا لم نعد نتحدث عن قداسة الملك مع الدستور الجديد، فإن وزراء حزب العدالة والتنمية في حكومة بنكيران حادوا قليلا عن صرامة الطقوس، ولم يركع أحدهم، أو هو قبل يد الملك، وكرجل واحد، اكتفوا بتقبيل كتف الملك وبالكاد انحنت رؤوسهم قليلا، لكن في الواقع، المسألة ترجع بجذورها إلى ما قبل حكومة الإئتلاف التي يقودها حزب العدالة والتنمية، فالوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي، ومحمد اليازغي، ومحمد الأشعري كانوا قد أرسوا القاعدة، بيد أن حالة البيجيدي تبقى ذات بعد ديني. على اعتبار أنَّ الناس سواسية أمام الله، يفسر المحلل السياسي يوسف بلال.

لم يفاجأ الملك محمد السادس، وكان يتوقع الأمر على الأرجح. فكل من مصطفى الرميد والحبيب الشوباني وسعد الدين العثماني وقعوا بيانا في مارس 2001، أي قبل أشهر قليلة من انتصارهم في الانتخابات التشريعية، يدعون فيه إلى إلغاء الطقوس المخزنية المهينة والماسة بالكرامة الإنسانية. وعليه فإن القائمين على البروتوكول كان على دراية بما هو قادم. كما أن تعاملهم مع الموقف سبق وأن اتضح من خلال سلام نواب العدالة والتنمية على الملك في زياراته لربوع البلاد، وعبد العزيز أفتاتي على سبيل المثال لم يقبل على الإطلاق يد الملك ولا كتفه في لقائه الملك محمد السادس. "لكن ذلك لا يعني عدم احترامي له باعتباره رمزا للدولة، إذ لا يأتي أي مسؤول لإجبارك على الركوع وتقبيل اليد" قال أفتاتي في وقت سابق.

وفي منحى آخر يمكن القول إن لرفض نواب العدالة والتنمية تقبيل يد الملك بعدا سياسيا، يجد تفسيره في إرادة إحداث قطيعة مع الحكومة السابقة لعباس الفاسي، فالبيجيدي القادم من المعارضة أراد أن يكون دخوله علامة فارقة" يقول محمد ضريف.

Maroc: une avancée en vue sur le long chemin de l'égalité homme-femme

Les droits des femmes sont en passe de connaître une avancée au Maroc avec l'abrogation attendue d'une loi décriée qui permet au violeur d'une mineure d'échapper à la prison en épousant sa victime, mais le chemin de la parité reste long, comme en attestent de récents faits divers. (c) Afp

RABAT (AFP) - Les droits des femmes sont en passe de connaître une avancée au Maroc avec l'abrogation attendue d'une loi décriée qui permet au violeur d'une mineure d'échapper à la prison en épousant sa victime, mais le chemin de la parité reste long, comme en attestent de récents faits divers.
Dans le tumulte du Printemps arabe, le royaume s'est doté mi-2011 d'une constitution qui consacre "l'égalité des droits et libertés", l'article 19 ajoutant que "l'Etat oeuvre à la réalisation de la parité" homme-femme.
Quelques mois plus tôt, le pays avait été choqué par le suicide d'Amina Filali, 16 ans, contrainte d'épouser son violeur, celui-ci échappant de la sorte à la prison en vertu de l'article 475 du code pénal.
Lundi, le gouvernement islamiste a exprimé son soutien à la proposition de loi prévoyant l'abrogation de cet article. Dans son communiqué, le ministère de la Justice s'est même dit prêt à aller plus loin, en durcissant les peines encourues (jusqu'à 30 ans d'emprisonnement, contre cinq actuellement).
"Les amendements sont de nature à garantir la protection nécessaire des mineurs contre toutes les agressions sexuelles", a commenté mardi le ministère de la Justice Mustapha Ramid.
"Toute avancée est à souligner, et il est clair qu'il y avait là une disposition choquante", affirme pour sa part à l'AFP le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH, officiel), Driss El Yazami, selon qui la voie est à présent dégagée pour un vote favorable des deux chambres.
Pour autant, M. Yazami en appelle à une accélération des réformes.
"La question n'est pas simplement d'affirmer le principe de parité mais de voir comment on va vers la parité", relève-t-il, notant que le CNDH "a consacré son premier mémorandum à ce thème central", en particulier à la création d'une Haute autorité sur la parité, comme le prévoit la constitution.
Dès 2004, le Maroc s'est doté, sur initiative du roi Mohammed VI, d'un nouveau code de la famille (moudawana), qui encadre notamment drastiquement la polygamie.
Une seule femme ministre
Mais les chantiers restent nombreux, ainsi sur le mariage des mineurs, dont les données sont inquiétantes: de 29.847 en 2008, la barre des 34.000 cas a été franchie en 2010, selon le quotidien Le Soir Echos.
Autre préoccupation majeure, "la violence à l'égard des femmes", note la présidente de l'Association marocaine des droits humains (AMDH), Khadija Ryadi.
Six millions de Marocaines sont victimes de violences physiques ou verbales, dont plus de la moitié dans le cadre conjugal, selon la ministre de tutelle, Bassima Hakkaoui, l'unique femme du gouvernement dominé par le parti islamiste Justice et développement (PJD), grand vainqueur des législatives de 2011.
De récents faits divers témoignent des tragédies vécues par certaines femmes.

Début janvier, la tentative de suicide -filmée par un voisin- d'une domestique a ainsi provoqué un nouvel émoi.
La jeune femme, qui avait sauté du quatrième étage d'un immeuble, a affirmé avoir été violée il y a deux ans puis rejetée par sa famille, et expliqué son geste par "l'indifférence de son entourage et la poursuite de son exploitation".
Selon des associations, le royaume compte jusqu'à 80.000 mineures employées comme domestiques.
La semaine dernière, c'est l'acquittement en appel d'un député condamné en première instance à un an de prison dans une affaire de viol qui a suscité des réactions courroucées dans la société civile.
"La constitution a permis des progrès théoriques, mais il n'y a pas encore d'apport tangible", clame Khadija Ryadi. Selon elle, "sans le drame d'Amina Filali, on ne parlerait même pas de l'article 475".
"Outre les réformes législatives qu'il faudra assumer, il y a aussi probablement un travail très important à poursuivre en terme d'éducation et de mentalité", ajoute Driss el-Yazami.

البوليساريو تطلق حملة دولية تضامنية مع معتقلي اكديم ازيك قبل الشروع في محاكمتهم الجمعة المقبل

علي الصافي. العيون
الاربعاء 30 يناير 2013 - 03:00

ينتظر أن تنطلق يوم الجمعة القادم بالمحكمة العسكرية بالرباط أطوار محاكمة 24 معتقلا صحراويا على خلفية تفكيك مخيم اكديم ازيك و ما تلاه من أحداث نونبر 2010. و كانت هيئة المحكمة قد أجلت المحاكمة في مناسبتين سابقتين قبل تحديد الفاتح من فبراير القادم كتاريخ لانطلاقتها.

وعلاقة بالمحاكمة دشنت جبهة البوليساريو في الأيام الأخيرة حملة دولية قوية من أجل جلب انتباه العالم إلى قضية المعتقلين على خلفية مخيم اكديم ازيك. وفي هذا السياق شهدت مجموعة من العواصم الأوروبية مظاهرات و ووقفات تضامنية مع المعتقلين و منددة بالمحاكمة العسكرية للمدنيين . وكانت باريس و مدريد و لندن قد عرفت خروج مجموعة من الجمعيات الداعمة للبوليساريو تحمل صور معتقلي اكديم ازيك و تطالب بإطلاق سراحهم.

وفي سابقة من نوعها أصدرت مجموعة من الفعاليات الموريتانية نداء تضامنيا مع المعتقلين و يطالب بإلغاء المحاكمة العسكرية و إطلاق سراحهم. وقد وقع البيان أكثر من سبعين شخصية موريتانية من بينها زعماء سياسيين و نقابيين و صحفيين و نشطاء مدنيين.

وفي خطوة تأجيجية تواصل قناة البوليساريو بث مشاهد و صور لمجموعة من النساء من مدينة العيون يدعون فيها الصحراويين إلى الخروج إلى الشارع و التظاهر بقوة تزامنا مع بدأ المحاكمة العسكرية لمعتقلي اكديم ازيك وذلك بهدف الضغط على الدولة المغربية من أجل اطلاق سراح المجموعة .

وكان الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان محمد الصبار قد زار شهر دجنبر الماضي المعتقلين بسجن سلا و استمع إلى مجموعة من المطالب التي قدموها له ووعدهم بتوفير جميع شروط المحاكمة العادلة ، و التي ينتظر أن يحج إليها عدد كبير من المراقبين الدوليين من مختلف المنظمات الحقوقية الدولية و اتحاد المحامين الاسبان بالإضافة إلى قضاة من إيطاليا وذلك من أجل ملاحظة المحاكمة و التي ستشكل اختبارا كبيرا للعدالة المغربية على اعتبار طبيعة الملفات الجنائية التي تنبني عليها القضية.